مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التحولات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية
اسم الكاتب: د. كوثر عباس الربيعي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6748
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التحولات الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية

الدكتورة
كوثر عباس الربيعي
قسم الدراسات الامريكية
مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد

المقدمة

تعد المقومات الاجتماعية من العوامل المؤثرة بشكل كبير في تحديد اتجاهات الامن القومي لأي دولة بما توفره من امكانات القوة او ماتفرزه من اسباب ضعف تهدد البناء الداخلي، حيث تعد قوة البناء الاجتماعي وتماسكه من مقومات الامن الاساسية.

والمجتمع الاميركي الذي يمتاز بالتنوع العرقي والديني والانتماء الى اصول تمتد جذورها في جميع بقاع الارض واستقطاب الكفاءات المختلفة، حمل في داخله العديد من مكامن القوة التي يمكن ان ترفع من شأن الدولة وتدعم توجهاتها نحو مستقبل افضل، ولكنه وربما للاسباب نفسها يحمل الكثير من دواعي الضعف وعوامل التراجع، ما لم تتم السيطرة على حركته وتوجيهها بما يخدم المصالح العليا ويستنهض طاقات البناء لديه ويحيّد مكامن الضعف والثغرات الاجتماعية التي يمكن أن تودي بالدولة وتعجل انهيارها.

وفي هذه الدراسة محاولة لمتابعة التحولات التي شهدها المجتمع الاميركي وخصوصا في أواخر القرن العشرين وما وصف بالمنعطف الاجتماعي بعد تعرض رموز القوة الأميركية الى الانهيار في الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١، وكيف عملت الحكومة الأميركية على توجيه المجتمع في هذه الفترة والوسائل والأساليب التي اتبعت في هذا المجال.

ان ما شهده المجتمع الأميركي من مشكلات باتت تستعصي على الحل ولا تستجيب للمعالجات التقليدية، بعد ان ادت زيادة النزعة الفردية الى تغليب مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة، وما قاد اليه ذلك من تحول في عملية الاستقطاب الأجتماعي التي تهدد بغياب الطبقة الوسطى، وجدت انعكاساتها في تحولات سياسية، مما بات يهدد طموحات الدولة الأميركية.

لذا فان فرضية البحث تقوم على ان الادارة الاميركية عمدت الى استغلال ما حدث في الحادي عشر من ايلول لدفع المجتمع نحو التنازل عن الكثير من فرديته ومحاولة ضبط حركة المجتمع لصالح قوة الدولة، ومن جانب آخر تعزيز فكرة التفوق في التعامل مع دول العالم.

وقد لا يكون من اليسير سبر اغوار عملية التحول الاجتماعي في الولايات المتحدة الأميركية في بحث موجز خاصة وان التطورات متلاحقة وتصعب متابعتها، كما تتواصل

التحولات، وتنبئ بالمزيد من الاتجاهات نحو ضبط حركة المجتمع وتحديد اتجاهاتها وصولا الى مزيد من القوة، ولكن لا باس من المحاولة، حيث يتناول البحث في مقدمة وفصلين واربعة مباحث الموضوعات الاتية:

المقدمة: وتتناول اهمية البحث والفرضية التي ينطلق منها للوصول الى غايته.
الفصل الاول: تطور المجتمع الاميركي ومشكلاته.
المبحث الاول: تطور المجتمع الاميركي.
المبحث الثاني: مشكلات المجتمع الاميركي.
الفصل الثاني: المجتمع الاميركي وتداعيات احداث الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١.
المبحث الاول: مقدمات التحول.
المبحث الثاني: محاولات ضبط المجتمع الاميركي.
الخاتمة: وتتضمن الاستنتاجات التي توصل اليها البحث.

الفصل الاول
تطور المجتمع الامريكي ومشكلاته

المبحث الأول
تطور المجتمع الأميركي

تصف المصادر الأميركية عملية تكون المجتمع بعبارات تحمل أوصاف القوة والتميز لهذه التشكيلة الاجتماعية الفريدة من نوعها، فقد جاء المهاجرون إلى الولايات المتحدة"بسبب استيائهم من أوضاعهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو بسبب حبهم للمغامرة، وجاء كثير منهم من الخارج وخاصة من أوربا طلبا للحرية السياسية أو الدينية واخرون من جراء الفقر والجوع"[١].

وتكون المجتمع فيما وصف بـ(بوتقة الانصهار) لان معظم سكان الولايات المتحدة قدموا من شمال أوربا وغربها ثم من جنوب أوربا وشرقها ، كما جاء آلاف الآسيويين إلى شواطئ المحيط الهادي[٢]. فقد استقطبت البلاد الجديدة الأوربيين المضطهدين الذين أصبحت الولايات المتحدة بالنسبة لهم "الأرض التي يمكن ان تحقق التطلعات الفردية، وحملت بالنسبة لهم شعارات الثورة الفرنسية من حرية ومساواة "لانها كانت "ارضا شاسعة تتطلب سكانا ليعمروها ففتحت ابوابها للمهاجرين ومنحتهم وأطفالهم جنسية قومية"[٣].

لقد كان العمل الأول للمهاجرين القادمين من اوربا محاولة تصفية سكان البلاد الأصليين من الهنود الحمر، وهو الأمر الذي شكل بداية السياسة العنصرية في الولايات المتحدة، التي تطورت في ما بعد باستخدام نظام الرق بعد جلب الأفارقة السود للعمل في المزارع، ومع توسع الهجرة لحاجة البلاد لمواطنين إضافيين أخذت العنصرية أشكالا أخرى، وما زالت في تحولات مستمرة حتى الآن.

---

(١) ميتلمان،ايرل، موجز جغرافية اميركا، وزارة الخارجية الاميركية، واشنطن ١٩٨٣ ص ص ١٤-١٦.
(٢) المصدر نفسه ص١٥.
(٣) وولرشتين، ايمانويل "العصر الاميركي الزاهر قد ولى" مجلة شؤون سياسية العدد ٣ لسنة ١٩٩٤، (دار الجماهير للطباعة بغداد) ص٨٣.

وعندما اجري اول احصاء للسكان في الولايات المتحدة عام (١٧٩٠)، كان عدد السكان نحو اربعة ملايين نسمة.. وتزايد هذا العدد بإطراد بفعل الزيادة الطبيعية والهجرة، حيث اصبحت تشكيلة المجتمع بحسب احصاء عام (١٩٩٠) تشير الى ان المتحدرين من اصول اوربية يشكلون نحو (٨٥,٥%)من المجتمع الاميركي ويشكل الزنوج نحو (١١,٧%) واقوام اخرى مختلفة (١,٩%)[٤].

وفي اخر إحصاء للسكان والذي اجري عام ٢٠٠٠ واعلنت نتائجه في عام٢٠٠١ ظهر العديد من المتغيرات، وبشكل خاص في التشكيل العرقي واعادة توزيع السكان في الولايات الأميركية، وهو ما يوجب بالضرورة اجراء تعديلات ذات طابع سياسي وخاصة في قضايا التمثيل في الهيئات التشريعية[٥].

استنادا آلى الإحصاء الأخير بلغ عدد سكان الولايات المتحدة (٢٨١) مليون نسمة، بزيادة (٣٣) مليون نسمة عن إحصاء عام ١٩٩٠ مما يعني بالضرورة إعادة النظر في التمثيل النسبي للولايات في مجلس النواب والمجالس التشريعية المحلية للولايات كما يعاد النظر في التخصيصات المالية الفيدرالية للمدن والولايات، وكذلك التعرف على الأجناس والأعراق لتنفيذ قانون الحقوق المدنية.

تشير المعطيات السكانية في جانبها العرقي إلي أن الجنس الأبيض اصبح يشكل (٧٥%) وهو ما يعني تدني تعداد البيض بنسبة (٧%) بينما تزايدت نسبة البيض المختلطين مع أجناس أخرى بنسبة (٦,٨) كما نمت بعض الاقليات بشكل متسارع وظهر لاول مرة منذ سبعين عاما آن نحو عشر سكان الولايات المتحدة وحاملي الجنسية الأميركية ولدوا في دول أخرى.

وتكاثرت الأقلية الآسيوية بسرعة مماثلة، ويقدر عدد الآسيويين بنحو (١٠) ملايين نسمة أي ٣% من عدد السكان. بينما زادت نسبة سكان أميركا الأصليين، الهنود الحمر، وسكان ألا سكا الاصليون وبلغ تعدادهم مليونان ونصف المليون فيما بلغ تعداد سكان جزر هاواي والمحيط الهادي نحو (٤٠٠) آلف نسمة.

وذكر نحو سبعة ملايين اميركي ممن ملأوا قسائم التعداد انهم ينتمون الى اكثر من عرق واحد ،بينما وصف ٢% انفسهم بانهم متعددو الاعراق. من هنا فإن الزيادة السكانية ظهرت في الولايات الاكثر استقطابا للمهاجرين ،وخاصة كاليفورنيا التي اشار التعداد الى انها الولاية الاكبر من حيث عدد السكان كما انها اول ولاية اميركية لا يشكل فيها البيض اغلبية ، حيث زادت الاقلية الاسبانية الى ثلث عدد سكانها، بينما بلغت نسبة الاسيويين نحو ١٢% اما الافارقة فبقي عددهم كما كان قبل عشر سنوات ولم تزد نسبتهم عن ٧%.

ويرى بعض علماء الاجتماع الاميركيون ان جميع الولايات ستصبح مثل كاليفورنيا في المستقبل، وربما يصبح ثلثي عدد السكان في التعداد المقبل من اصول اسبانية.

وشهد التوزيع السكاني تحولاً نحو ولايات الجنوب الغربي الاميركي بدلا من ولايات الشمال والشمال الشرقي، طلبا للدفء، حيث زادت نسبة ولاية نيفادا في النمو عن غيرها وزاد

---

[٤] الالوسي ،عادل كامل "عالم ام عالمان" مجلة شؤون سياسية العدد ٥ لسنة ١٩٩٥ ص ٥٧.

[٥] يعتمد البحث في ايراد المعلومات الخاصة باحصاء عام ٢٠٠٠ الى تقارير اذاعها راديو صوت اميركا في شهري تموز واب من عام ٢٠٠١.

سكانها بنسبة ٦٦%. كما حدث تغير في المدن الاكثر حجماً من حيث عدد السكان وهي نيويورك ولوس انجلوس وشيكاغو، وتعزى الزيادة السكانية فيها الى الاسبان الذين يفضلون في العادة العيش في المدن الكبرى.

ولم تعد العاصمة واشنطن تمثل منطقة جذب سكاني فقد قل عدد سكانها، وانتقل السكان الافارقة منها الى ضواحي ولايات ماريلاند ومتشيغان.

لقد تم اجراء التعداد بارسال الاستمارات في البريد، بينما قام الموظفون بزيارة العوائل التي لم ترسل الاستمارات بالبريد. ورغم اعلان الحكومة الاميركية ان تعداد عام ٢٠٠٠ هو الافضل والاشمل في تاريخ الولايات المتحدة، الا ان المسؤولين اعترفوا بان اكثر من ثلاثة ملايين لم يشملهم التعداد، اغلبهم من المتشردين او ممن لا يملكون مكانا ثابتا للسكن[٦].

واذا كانت الاثار الاجتماعية للتعداد السكاني تبدو واضحة، فان التأثيرات السياسية تبدو اكثر وضوحا بعد ان تقرر بموجبه اعادة تقسيم المقاعد النيابية وشمل التغيير ثماني عشرة ولاية، وخسرت كل من ولايات نيويورك وبنسلفانيا مقعدين وهي اكبر خسارة في الولايات بينما حصلت ولايات اريزونا وفلوريدا وتكساس وجورجيا على مقعدين اضافيين لكل منها. وتعكس عملية التغيير هذه تأثير التوزيع السكاني في السنوات الاخيرة بين شمال شرق البلاد والجنوب والجنوب الغربي .ولن يشمل التغيير اعضاء مجلس الشيوخ الذي يضم مئة عضو ويمثل الولايات الخمسين الاعضاء في الاتحاد ولكل ولاية عضوان بغض النظر عن عدد سكانها، ولكن مقاعد مجلس النواب البالغ عددها (٤٤٣) مقعدا تتوزع على الولايات الخمسين بنسبة تتماشى مع عدد سكانها.

لقد رفضت العديد من المدن الاميركية نتائج الاحصاء وطالبت باعادته لانه لم يظهر العدد الحقيقي للسكان فيها مما يعني حرمان تلك المدن من بعض المخصصات الفيدرالية.

ويتوقع الخبراء حدوث زيادة في سكان الولايات المتحدة في السنوات العشر الاولى من القرن الحادي والعشرين بسبب تشجيع الهجرة والتبني، حيث تم تعديل قانون الهجرة ليسهل استقدام المهاجرين من دول الجنوب بموجب مواصفات نوعية مع التركيز على المهاجرين من الهند وجنوب شرق اسيا. كما تشجع الحكومة الاميركية تبني اطفال من دول اخرى لاضافة دماء جديدة الى هذه الدولة التي تعاني من خلل واضح في العلاقات الاسرية وضحت اثاره في ضعف تماسك ونمو الاسرة ، وانهيار المؤسسة الاجتماعية القائمة على الزواج وزيادة الولادات، واخفاق البرنامج القومي للزواج الذي تبنته بعض المؤسسات غير الحكومية .

وتفيد التوقعات الرسمية لعام (٢٠٥٠) بأن تعداد السكان سيصل الى (٤٠٠) مليون نسمة منه (٢١٢) مليونا من البيض غير المنحدرين من اصل إسباني و(٩٨) من الأميركيين اللاتينيين و(٥٣) مليونا من السود وقرابة (٣٦) مليونا من الاسيويين.

المبحث الثاني

مشكلات المجتمع الأميركي

عانى المجتمع الأميركي مثل غيره من المجتمعات العديد من المشكلات ،لكن قوة الاقتصاد ومتانته وتوفر فرص العيش والرفاهية أرجأت ظهور تلك المشكلات على السطح حتى

---

[٦] وكالة الصحافة الفرنسية في ٣١-٨-٢٠٠٠.

بدأ التباطؤ في الأداء الاقتصادي يلقي بظلاله على الحالة الاجتماعية وأدى إلى تراجع البرامج الحكومية في جانبها الاجتماعي.

وتشير المصادر الأميركية إلي آن (عصر الرخاء) وهو الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية رافقه تسليط الضوء على الفوارق بين الطبقات والفئات المهمشة في المجتمع مما أدى إلى ظهور نوع من "الوعي الذاتي" أدى إلى الانفجار عام ١٩٦٨(*) ويرون ان ما حدث في تلك السنة هي تجربة تمهد للانفجار الثاني المتوقع في العقد الأول من القرن الحادي و العشرين، وان هذا الوعي الذاتي "سيوفر العزم، وان الرخاء سيوفر المقدرة لان الفئات المحرومة في أميركا هي في وضع مادي افضل من غيرها من الدول " مما يمكنها من الصرف على "كفاحها" السياسي، "وان تخفيض الإنفاق الحكومي سيوفر الدافع، ومن هنا فان الفتيل سيكون جاهزا للاشتعال"(٧).

ورغم تعدد وتنوع المشكلات التي يعاني منها المجتمع الأميركي إلا إننا سنحاول وضعها تحت عناوين رئيسة مع ان ذلك لا يلغي التداخل في ما بينها ،وربما كانت إحداها سببا في ظهور الاخرى، الا انها بمجموعها تشكل عامل ضعف كبير في مقومات الأمن القومي الأميركي، خاصة وانها تؤثر وتتأثر بالعوامل الاخرى مثل القوة العسكرية والفاعلية السياسية والأداء الاقتصادي.

وللتوضيح يمكن ادراج اهم هذه المشكلات تحت عناوين اربعة هي:

اولا: الانتماء والهجرة.

ثانيا: التميز العنصري.

ثالثا: التفسخ الاجتماعي.

رابعا: تأثيرات ثورة المعلوماتية والعولمة.

اولا: الانتماء والهجرة:

تعد الهجرة إحدى وسائل دعم السياسة الكونية للولايات المتحدة ،حيث يجري تشجيعها وتنظيمها، واذا كانت التحذيرات الاميركية تتجه صوب الدول النامية داعية اياها للحد من الزيادة السكانية فانها بالمقابل تبحث عن مزيد من السكان بتشجيع الهجرة وتبني الاطفال من دول اخرى.

لقد شهد المجتمع الاميركي متغيرات عدة خلال القرون الثلاثة الماضية، ليس سببها التحولات الطبيعية للتطور الاجتماعي، بل بفعل استمرار التغير السكاني في المجتمع. فهو مجتمع لا ينمو بذاته، بل باستمرار عملية الهجرة، التي بدأت بريطانية خلال ما يقرب من قرن ثم أوربية بشكل عام لقرن اخر، بينما شهد النصف الثاني من القرن العشرين تنوع مصادر الهجرة بشكل كبير، علما بأن السود لم ياتوا مهاجرين، بل استقدموا رقيقا، مما يعني بان الاسس التي قامت عليها الدولة الاميركية اي ما يسمى بالثقافة والعقيدة لم تكن راسخة ابدا(*).

(*)شهدت هذه الفترة نشاط حركة الحقوق المدنية وفي عام ١٩٦٨ اغتيل داعية الحقوق المدنية الاسود مارتن لوثركنك.

(٧) وولر شتين، ايمانويل، مصدر سابق ص ٨٥.

(*)تشير المصادر الاميركية الى ان الهوية القومية لاميركا تاسست على مكونين هما الثقافة التي تمثلها اللغة الانكليزية وعادات وتقاليد المستوطنين الاوائل واغلبهم جاء من اوربا الغربية .والعقيدة وهي تتكون من مبادئ

الولايات المتحدة اذن، باختصار هي دولة مهاجرين لذا كان قانون الهجرة من القوانين الاساسية، وهو يخضع للتعديل المستمر بحسب حاجة الدولة واستراتيجيتها، وقد ادى ذلك الى ازدواجية غريبة، فبينما تراهن الولايات المتحدة على سياسة الهجرة للمستقبل، تثير هذه السياسة قضايا شائكة في ظل افكار العولمة التي تدعو لها الحكومة الاميركية.

فقد ازدادت معدلات الهجرة الشرعية وغير الشرعية منها بصورة كبيرة منذ تغير قوانين الهجرة عام ١٩٦٥ والتي سمحت بتنوع مصادرها، فاصبحت دول اميركا اللاتينية واسيا المصدر الرئيس للهجرة، وضمت جماعات كبيرة، ورافقتها زيادة في الولادات بين المجموعات المهاجرة مما ادى الى تغير البنية العرقية والدينية في الولايات المتحدة[٨].

ومن المؤشرات الاساسية في اوضاع المجتمع الاميركي سمة التنوع في تشكيلته والتي تحمل عناصر يمكن اضافتها الى مجمل مقومات القوة الدافعة لتحقيق الامن. كما تحمل في الوقت نفسه ما قد يمثل تهديدا لهذا الامن، فالجماعات المختلفة في المجتمع الاميركي قوميا ودينيا شكلت تجمعات وتكتلات سياسية واستخدمتها للضغط نحو تحقيق مصالحها داخليا و خارجيا، وظهر تأثير ذلك من الاتجاهات الاستراتيجية الامنية، كما ارتبطت بعض الجماعات بالخارج عبر الولاء المزدوج او عبر شبكات المصالح الاقتصادية و السياسية.

ان ما تشهده الولايات المتحدة من احداث عنصرية بين ان واخر ليس واردا من فراغ بل هو نتيجة للتركيبة الاجتماعية للشعب الاميركي، وللواقع التاريخي الذي بدا مع ابادة الهنود الحمر ،واستقدام الافارقة بصفة رقيق للعمل في الارض الجديدة، وللحرب الاهلية ،بينما تشير الدراسات الى تغيير التركيب العرقي في بعض الولايات وخاصة كاليفورنيا التي اصبح فيها اللون الاسود غالبا على بشرة السكان مختلطا باللون الاصفر والاسمر، حتى وصفها باحثون اميركيون بانها تضم تجمعا (لشعوب العالم الثالث) من قارات اميركا اللاتينية واسيا وافريقيا.

وفي الوقت ذاته تشهد الولايات الغربية (كاليفورنيا، نيومكسيكو، هاواي، اريزونا، نيفادا، ايداهو، اوتاوا والاسكا) استمرارا في تدفق المهاجرين من اصول اسيوية واسبانية بشكل خاص، حتى ان المكتب الاميركي للاحصاء توقع ان يرتفع عدد سكان كاليفورنيا خلال جيل واحد بنسبة ٥٦% وانها ستتحول الى (شبه مختبر) في الابحاث السكانية، بينما وصفها عالم الاجتماع في جامعة واشنطن (يورغ سيغنتالر) بانها ستمثل خليطا من العقائد الاميركية والارث الاسباني[٩].

ان الولايات المتحدة التي اعتمدت على المهاجرين في بنائها واستمرارها ، لاتستطيع ان توقف الهجرة او تخفف، منها لانها تقطع بذلك شريان الدم المورد لقوتها، وان ما يسمى باقتصاد السوق بات يهدد ما يصفه الاميركيون بـ(بوتقة الانصهار) التي تستبدل بخليط غير متجانس من المجموعات ذات المصالح الشخصية الانانية التي تعاني من اختلال وظيفي ،كما ان تغير شكل الملكية الراسمالية يقود الى نشوء طبقة جديدة مالكة لوسائل الانتاج المعرفية تخوض صراعا مع الراسمالية التقليدية وهو امر ترافق مع الاعتماد الكبير على العمالة الاجنبية .

مثل الحرية والمساواة والحكومة المحدودة ونشاط القطاع الخاص . انظر ،هنتنغتون ،صموئيل "تآكل المصالح القومية الاميركية " ترجمة سهيل احمد حسين ود.سامان عبد المجيد عبد الرحمن ،مجلة ام المعارك العدد ١٤ لسنة ١٩٩٨ ،ص ١٨ ،ص١٩

[٨] هنتنغتون ،صموئيل ،مصدر سابق ص ٢١

[٩] وكالة الصحافة الفرنسية في ٣١-١٠-١٩٩٨.

ان سياسة العولمة تفترض ان لاتغلق الولايات المتحدة ابوابها امام القادمين من دول اخرى خاصة وانها بحاجة الى اصحاب الخبرة والعناصر الشابة لتجديد امكاناتها وضمان استمراريتها في مجتمع يهمل فيه البيض البناء الاسري ويكتفون بعلاقات لاتساهم في تنمية المجتمع بشريا ، وعليه فان نوعية المهاجرين امر معول عليه في المرحلة المقبلة .

لقد دعا هذا الامر الولايات المتحدة الى تخفيف قيود الهجرة لمواطني دول اميركا اللاتينية ،كما تم تقليص المدة القانونية لمنح المهاجرين الجنسية الاميركية الى النصف في عام ١٩٩٩ .وبسبب الحاجة الى استقدام ملايين اضافية من المهاجرين للحفاظ على التفوق الاقتصادي فقد ظهرت دعوات الى تحقيق أيدلوجية التنوع ، وهو ما ايده الرئيس الاميركي السابق (بيل كلنتون) ، في اعتراف واضح باخفاق عملية فرض ما يوصف بالثقافة الاميركية ، وظهر هذا الاخفاق واضحا في قيام جماعات الضغط المختلفة التي اثرت في توجيه السياسة الاميركية داخليا وخارجيا ،وهو ما عبر عنه الرئيس (كلنتون) عندما رفع شعار التنوع الثقافي، وبدلا مما كان يسمى الثقافة القومية طرحت مسألة المصالح القومية وفي مقدمتها المصالح المادية للحفاظ على رفاهية الولايات المتحدة[١٠].

ثانياً:التمييز العنصري

تعد مشكلة التمييز العنصري من المشكلات المزمنة في المجتمع الاميركي وبشكل خاص التمييز ضد السود الذي بدأ مع قيام الدولة الاميركية وتصاعد حتى تحولت ظاهرة مقاومة اندماج السود في المجتمع الى نزعة يتبناها السود انفسهم، وهي اذا لم تجد العلاج فربما تقود الى الاضطراب، بل قد "تقود ذات يوم الى نزعة انفصالية"[١١].

ومع ان اعلان الاستقلال الاميركي الذي ينص على ان "جميع الناس يولدون احراراً "[١٢] فان المجتمع الاميركي يمارس العنصرية وخاصة ضد السكان من الاصول غير البيضاء، كما مارست الحكومات الاميركية المتعاقبة اضطهاد السود وقوبلت احتجاجاتهم بالقمع الشديد والقتل والاغتيال، بل ان الدستور الاميركي الصادر عام ١٧٨٩ لم ينص على هذا المبدأ.

وقد شهدت سنوات التسعينات من القرن الماضي العديد من حالات التمرد بسبب التمييز العنصري المتغلغل في جميع اجهزة المجتمع، مثل النقابات والاحزاب والصحف وفي التعليم والادارة والقضاء والذي يقود الى تمييز اقتصادي ولم يستطع قانون الغاء الرق او قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٨ سوى تحقيق تقدم بسيط في منح فرص افضل لبعض السود ،وبقي الفرق واضحا في مجالين مهمين هما دخل الاسرة والبطالة. ومن ابرز الاحتجاجات ما حدث في مدينة لوس انجلوس عام ١٩٩٢ التي وصفت بانها من اكثر الاحداث مأساوية في القرن العشرين[١٣].

واسفرت عن خسائر مادية كبيرة وقادت الى ظهور تحليلات عدة عن اسباب ما حدث

---

(١٠) هنتنغتون، مصدر سابق ص ٢٦.

(١١) هنتنغتون، صاموئيل،صدام الحضارات ،اعادة صنع النظام العالمي،ترجمة طلعت الشايب،القاهرة ،دار الكتب المصرية ١٩٩٨ ص ص٣٤،٣٥

(١٢) ابو خزام ،ابراهيم ،العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين ،مكتبة طرابلس ،ليبيا ١٩٩٥ ص ٢٢٧

(١٣)The Declaration of Independence ,The Constition of the United States of America ,p.i "All men are greated equall"

وكان من اهمها الاشارة الى الثغرة الموجودة في جدار الامن الاميركي المتمثلة بالعنصرية، وان ما جرى يمكن ان يكون احدى مؤشرات انهيار القطب الاميركي على غرار القطب السوفييتي[١٤]، خاصة وانها تزامنت مع تصاعد الحديث عن "النظام الدولي الجديد "الذي تتزعمه الولايات المتحدة تحت شعارات "الاستقرار والتقدم والتحرر والديمقراطية"[١٥] وان الولايات المتحدة لن تكون بمنأى عن فعل العوامل الاجتماعية خاصة وانها سعت لاثارة وتضخيم مثل هذه الصراعات في الدول الاخرى.

ويبدو ان تمرد الزنوج على سوء المعاملة ليس السبب الوحيد لحالات العنف التي يشهدها المجتمع العنصري الاميركي بل ان تلك الجماعات التي نقلت وانتزعت من مواطنها الاصلية كانت تشعر بالحاجة الى الانتماء وتأكيد الذات، حتى ان كثيرا منهم تقدموا بتراث حضاري كانوا يعتزون به مهما كان تواضعه وظهر ذلك في معتقداتهم الدينية وفنونهم الشعبية، وانعكست على اوضاعهم الاجتماعية واعتنق بعضهم الاسلام بعد ان تأثروا بما يدعو اليه من مبادئ انسانية لا تفرق بين الناس في اللون او الجنس، فوجدوا فيه تأكيدا لانسانيتهم وشخصيتهم في مجتمع ينكر عليهم مثل هذه السمات[١٦]، وقد كانت مسيرة المليون مسلم في تشرين الاول عام ١٩٩٥ التي طالبت البيت الابيض بالالتفات لقضايا السود، مثلاً لهذه الحالة الجديدة.

ولا يشمل التمييز العنصري السود وحدهم بل يمارس ايضا ضد ذوي الاصول الاسبانية القادمين من دول اميركا اللاتينية والاسيويين والعرب بل ان العداء يتفاقم بين الاوربيين المنتمين الى اصول مختلفة[١٧]. مما ادى الى ظهور دراسات اكدت ان هذه الظاهرة تشمل مايزيد عن (٢٥) مليون مواطن اميركي، تتشابه مطالبهم مع مطالب السود والاقليات الاخرى، كما ان نحو (٣٥%) من البيض يتعاطفون مع الاقليات او يشاركونها في نشاطاتها" مما يجعل (٥٧%) من السكان يواجهون (٤٣%) من السكان البيض[١٨].

ان تفاقم ظاهرة العنصرية ادى الى قيام الادارة الاميركية بتكليف فريق عمل ضم مئتي خبير من المختصين في علوم الاجتماع والنفس والسياسة والاقتصاد لدراسة هذه الظاهرة، وبعد عمل دام نحو عشر سنوات خرج الفريق بوثيقة نقل مضمونها الى الرئيس والى هيئة التخطيط في مجلس ألا من القومي والكونغرس، وحملت عنوان مؤشرات الخطر[١٩].

ثالثا: التفسخ الاجتماعي

وهو وجه اخر من اوجه التدهور في الولايات المتحدة، حيث يغيب احد الوالدين عن

---

(١٤) السعدون ،عبد اللطيف ،المترجم ،الهيمنة العالمية وانعكاساتها على فقراء العالم ، مجلة شؤون سياسية العدد ٣ لسنة ١٩٩٤ ، ص١٢ ، ويذكر ان اضطرابات لوس انجلوس جاءت اثر الاحتجاج على تبرئة اربعة من عناصر الشرطة الاميركية البيض ،قاموا باعتداء غير مبرر على مواطن اسود .

(١٥) ابو خزام ، ابراهيم ،مصدر سابق ،ص٢٢٥

(١٦) السفير ،احمد طه محمد "التفكك الدولي والنظام العالمي الجديد" مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٩ لسنة ١٩٩٧ ،ص١١٠.

(١٧) الالوسي ،عادل كامل "عالم ام عالمان" مجلة شؤون سياسية العدد ٥ لسنة ١٩٩٥ ، ص٥٧.

(١٨) السفير ،احمد طه ،مصدر سابق ،ص١٠٢.

(١٩) ابو خزام ،ابراهيم ،مصدر سابق ،ص٢٢٦.

ثلث العوائل لسبب او لاخر[٢٠] مما ادى الى ان تصبح مشاكل الطلاب وجنوح الاحداث والادمان على المخدرات وانتشار الجريمة ظواهر طافية على السطح، وعن ذلك يقول احد القضاة في المحكمة العليا (او. ييور): "لقد تحولنا الى مجتمع عاجز عن حفظ ابسط قواعد الامن في الشوارع والمدارس وحماية البيوت من النهب[٢١].

لقد ادى انخفاض الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الى تفشي البطالة والجريمة وتعاطي المخدرات، ورافق ذلك تفسخ النسيج الاجتماعي بين الاجناس والثقافات مما جعلها خطرا كامنا يهدد امن المجتمع.

ويمكن اعتبار انتشار الجريمة مؤشرا على درجة الاستقرار النفسي للفرد باعتبارها آلية لتسوية المنازعات الفردية، وكلما ارتفعت نسبتها دل ذلك على ازدياد حالة عدم الاستقرار الفردي من جهة وعلى اخفاق الآليات القانونية في ضبط التوازن الاجتماعي وتكييفه[٢٢].

وتبدو مشاكل الشباب اكبر مما تستطيع الحكومة الاميركية مواجهته، حيث ساهمت عوامل عديدة في تفاقمها واهمها الخلل في ميدان التعليم، حيث تراجعت نسبة العلماء والفنيين بشكل كبير، مما انعكس على تراجع مركز الولايات المتحدة في ميدان الانتاج المعرفي من (٧٥%) في اواسط السبعينات الى (٥٠%) في عام ١٩٨٧ و(٢٥%) في عام ٢٠٠٠[٢٣].

ورغم ان مستوى التعليم الجامعي مازال متفوقا من حيث المستوى العلمي وتوفر المرافق الضرورية الا ان هذا القطاع لابد ان يتاثر في مراحل لاحقة بتراجع المستوى التعليمي الابتدائي والثانوي[٢٤].

ارتبطت مشكلات الشباب بالاوضاع الاقتصادية وتأثيرها على البرامج الحكومية في القطاعات كافة، وبقضية القيم في مجتمع يحرص على المباهاة بتعدد ثقافاته ومواهبه وعناصر الابداع فيه، بينما يجد الشباب نفسه في مجتمع يمكن ان يوصف بأنه متعدد الازمات.

لقد كانت الدولة تعمد من اجل مواجهة مشكلة الانفاق الحكومي ممثلة في برامج الرعاية الاجتماعية الى تمريرها ضمن ميزانية الدفاع الضخمة وبرامج البحث والتطوير، التي أفادت منها الشركات الكبرى، مما ادى الى تحجيم معدلات البطالة في حدود معقولة، والى تدعيم الطبقة المتوسطة التي اعتمدت على الوظائف الادارية في الشركات الكبرى، إضافة الى امتلاك الجزء الاكبر من الصناعات الوسيطة التي افادت من توسيع القاعدة الصناعية نتيجة لزيادة الانفاق العسكري[٢٥].

---

(٢٠) سالم ،طالب عبد "واقع التعصب العنصري تجاه الزنوج في اميركا " مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية العدد ١٤ لسنة ٢٠٠١ بغداد ،ص ١٨٦.

(٢١) الالوسي ،عادل كامل ،مصدر سابق ،ص٥٨

(٢٢) عبد الحي ،وليد "المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي" مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٦ لسنة ١٩٩٦ ،ص ٢٠

(٢٣) بن عمار ،سلطان "اميركا والعرب تصورات مستقبلية في ضوء التحولات الجديدة " مجلة ام المعارك ،العدد ٥، بغداد ١٩٩٦ ،ص٨

(٢٤) عبد الحي ،وليد ،مصدر سابق ،ص١٥

(٢٥) حجاج ،كريم "ملامح الاستراتيجية الاميركية في القرن القادم" مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٣٠ لسنة ١٩٩٨ ،ص ٧٤

وكانت الطبقة الوسطى تشكل (٦٨%) من مجموع السكان في الولايات المتحدة، لكنها تناقصت وارتبط ذلك بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي امتزجت فيه الصراعات العرقية والعنصرية والعصبيات القومية والدينية، كما انقسمت هذه الطبقة إلى فئات متعددة حسب دخل الفرد السنوي الذي توقف عن النمو في السبعينات من القرن الماضي.

لقد استخدمت الادارات الاميركية السابقة الانفاق الحكومي اداة لضبط حركة الاقتصاد وتخفيض معدلات البطالة مما انعكس ايجابيا على الامن القومي، حيث اعتمدت مؤسسات الامن القومي على متانة صيغة الوفاق الاجتماعي التي نجحت في تشييدها لمؤازرة دورها داخليا وخارجيا.

وتمثلت ازمة القيم ايضا في انهيار اسس الفلسفة التي قام عليها المجتمع، اي فلسفة النجاح البراغماتية التي اشاعت تغليب مصلحة الفرد على المجموع، مما يجعل التزام الفرد ضعيفا تجاه الجماعة ومثال ذلك ان نسبة كبيرة من المدراء في الشركات الاميركية ينتقلون من مؤسساتهم الى المؤسسات المنافسة دون تردد[٢٦].

يضاف الى ما تقدم ما تعانيه البنية التحتية التي تعد العمود الفقري لازدهار البلاد من الشيخوخة، حيث اعلن الخبراء ان هناك مرافق خدمية تعمل فوق طاقتها في بعض المناطق وتتهاوى في مناطق اخرى، ويرى رئيس الجمعية الاميركية للمهندسين ان "استثمارات اميركا في البنية التحتية اقل بدرجة خطيرة من المطلوب منذ عشرات السنين" كما اشارت الجمعية في تقرير أصدرته في مطلع عام ٢٠٠١ الى ان إصلاح وتجديد هذه المرافق يتطلب استثمارات تصل إلى (٣,١) ترليون دولار في السنوات الخمس المقبلة، بينما تبلغ الميزانية السنوية للولايات المتحدة (٩,١) ترليون دولار. ومن المؤشرات على هذا الخلل إن هناك العديد من الجسور والمطارات والسدود وشبكات المجاري بحاجة إلى إصلاحات عاجلة وإلا فان انهيار البنية التحتية ينبي بمخاطر بيئية واجتماعية مضافة.

كل ما تقدم يجري في مجتمع اعتاد الاستهلاك والرغبة في الرفاهية مع العزوف عن الادخار وعدم الاكتراث لما يجري خارج الولايات المتحدة، إلا إذا تناقض مع هذه الرفاهية أو كان مهددا بالحد منها. لذا اصبح هذا المجتمع في وضع لا يمكنه من المساعدة على إبقاء دولته في القمة التي تسعى اليها أو تنفيذ سياسة الهيمنة العالمية، ما لم يحدث تغيير جذري يعيد تنظيم المجتمع واعادة ترتيب أولوياته واهتماماته[٢٧].

رابعا : مشكلات المعلوماتية والعولمة

شهدت سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بدء تآكل صيغة الوفاق الاجتماعي التي اسهمت في تقوية الامن القومي، ولم يكن السبب انهيار المعسكر الشيوعي وانما في التحول الجذري الذي شهده المجتمع نتيجة الانتقال الى عصر المعلومات ويرجع ذلك الى حد كبير في تأثير قوة المعلوماتية على المجال الاقتصادي، وخصوصا بروز القطاع الخدمي في توجيه عمليات الانتاج ومصادر الثروة مما نتج عنه تحول تدريجي في مركز الثقل في الاقتصاد الاميركي من عمليات التصنيع الشامل الى نمط اقتصادي يعتمد تحليل المعلومات أساساً له.

---

[٢٦] عبد الحي ،وليد ،مصدر سابق ،ص ١٨

[٢٧] وكالة رويترز للانباء (٨ ـ٥ ـ٢٠٠١)

لم تأت ثورة التكنولوجيا فجأة بل نمت وتراكمت خلال اكثر من نصف قرن منذ ظهور اول حاسوب في عام ١٩٤١ والانطلاق الى الفضاء الخارجي في عام ١٩٥٧ بينما سبق ذلك ظهور الراديو والتلفزيون في اعوام العشرينات والثلاثينات. أما ثورة المعلومات او ما يطلق عليه (الثورة الصناعية الثالثة) فقد وجدت قاعدتها الاساسية في الولايات المتحدة واليابان ، وتقوم على التطور الكبير في مجال الفضاء والمعلومات والعقول الالكترونية والهندسة الوراثية وتعتمد على "مصدر متجدد هو التدفق اللامتناهي للمعلومات والافكار"[٢٨].

ادت ثورة المعلومات الى نشوء طبقة اجتماعية جديدة من ذوي المهارات والتعليم العالي مما قاد الى تقليص دور القاعدة العامة في المجتمع التي لاتتاح لها الفرصة لكسب المهارات اللازمة للافادة من الوضع الجديد مما يؤدي الى تهميش دورها الاقتصادي، وتعد الطبقة المتوسطة الاكثر تأثرا بهذا الاستقطاب الاجتماعي بسبب المنافسة الشديدة على الوظائف والتحول القيمي الذي واكب هذه العملية. فالطبقة الوسطى التي كانت تمثل الدعامة الرئيسية للدولة وهي الاكثر انتماء كونها المستفيد الاول من برامج الرعاية الاجتماعية التي تشرف عليها الدولة، اصبحت مهددة بتقليص قاعدتها الاجتماعية والاقتصادية مما يمكن ان يؤدي الى ظهور ولاءات بديلة، اما (غير قومية) تنتمي الى الحضارة العالمية الموازية لعولمة الاقتصاد الدولي، او ولاءات اثنية ذات اسس قبلية او عشائرية، وهي التي اصبحت تميز القطاع الاوسع من الفئات المهمشة في اقتصاد المعلومات، مما يعني ان هناك مخاطر تطال النشاط السياسي للدولة[٢٩].

كذلك فان ما يسمى باقتصاد السوق بات يهدد ما يصفه الاميركيون (بوتقة الانصهار) بخليط غير متجانس من المجموعات ذات المصالح الشخصية الانانية التي تعاني من اختلال وظيفي[٣٠]. كما ان تغير شكل الملكية الرأسمالية قاد الى نشوء طبقة مالكة جديدة لوسائل الانتاج المعرفية تخوض صراعا مع الرأسمالية التقليدية[٣١]. ورافق هذا التحول اعتماد كبير على العمالة الاجنبية حيث برع الاسيويون بشكل خاص في البرمجة حتى عمد العديد من شركات المحاسبة الكبرى في الولايات المتحدة الى استخدام مبرمجين فلبينيين وتوظيفهم دون استقدامهم الى الاراضي الاميركية، وذلك بالاستعانة بالاقمار الصناعية، حيث بات ممكنا ارسال المعطيات المالية الى الفلبين ومراجعة سجلات الحسابات على بعد نصف محيط الكرة الارضية من مقرات تلك الشركات[٣٢]. وهذا الحل يعقد المشكلة حيث تمنح الوظائف ذات المردود المالي العالي الى عناصر من خارج البلاد، ورغم انها اقل تكلفة من توظيف الاميركيين الا انها تعني مزاحمة الاسيويين للاميركيين في سوق العمل في وقت يتصاعد فيه عدد العاطلين عن العمل الى ارقام

---

(٢٨) سعيد ،عبد المنعم "ما بعد الحرب العالمية الباردة النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار" سلسلة ندوات الجامعة الاردنية ،عمان ١٩٩٤ ،ص ٣٥

(٢٩) حجاج ،كريم ،مصدر سابق ،ص٧٤

(٣٠) اتالي ،جاك "انهيار الحضارة الغربية حدود السوق والديمقراطية" ترجمة سامان عبد المجيد عبد الرحمن ،مجلة ام المعارك ،العدد ١٤ لسنة ١٩٩٨ ،ص١٤

(٣١) هيوز ،او.في.جان "نهاية الراسمالية" ترجمة نبيل شبيب ،صحيفة الجمهورية، بغداد ٢٥ /١٠/١٩٩٧ ،ص٦

(٣٢) ستون ،ولتر ،افول السيادة ، ترجمة سمير عزت وجورج خوري ،دار النسر للنشر والتوزيع عمان ١٩٩٥ ،ص٥٦

عالية جدا(*).

ان مجتمع المعلومات صاحبه تحول جذري شمل المنظومات الفكرية وانماط الانتاج والاستهلاك والتركيبة الاجتماعية مما قاد الى تناقض واضح بين طموح الدولة الاميركية في مجال المعلوماتية واشكاليات التأثير الاجتماعي للتقنيات الجديدة.

المعالجات الاجتماعية

شهدت سنوات التسعينات من القرن العشرين وخاصة بعد تولي (بيل كلنتون) الرئاسة، اتجاها واضحا نحو القضايا الداخلية وكما هو الحال مع القضايا الأخرى فان الحزبين الجمهوري والديموقراطي غير متفقين بشأن سبل معالجة المشكلات الاجتماعية. ويرى الديموقراطيون ان الإصلاح الاقتصادي هو الطريق لتحقيق الرفاهية وهو ما عبر عنه (كلنتون) بالتأكيد على ان خفض العجز الاقتصادي يتطلب فرض الضرائب لتقليل الفجوة بين الفقراء والاغنياء وتحقيق المشروعات الضخمة في مجالات الاسكان والتعليم والصحة، وبما يسهم في مواجهة الجريمة والعنف والتمييز العنصري مع اعادة القيم ومفهوم الاسرة(٣٣).

اما الجمهوريون فيرون ان تحقيق الرفاهية والتقدم الاقتصادي يأتي عن طريق التقشف وخفض النفقات العامة واعادة النظر في سياسة المعونات بدلا من الاصرار على فرض الضرائب "بصورة تتزايد مع درجات القلق والتوتر" على عكس تقليل الضرائب الذي يسهم في خلق شعور بالرضا لدى المواطنين(٣٤)، لذا فان الجمهوريين ينظرون الى برامج الرفاه الاجتماعي باعتبارها "ضرورات مؤسفة "لان الافراد لايتكفلون بأعالة انفسهم في المستقبل بسبب التقدم في السن والبطالة والمرض" وفي اقتصاد السوق النموذجي ليست هناك حاجة الى سياسات الرفاه الاجتماعي"(٣٥).

كذلك حاول كلنتون عبر برنامجه لتحسين اوضاع التعليم تأكيد اهمية توفير الامن في المدارس والشوارع القريبة منها واعداد الطفل من قبل اسرته. ورغم اهمية هذه الوسائل فانها لم تتطرق الى جوهر المشكلة، حيث عد (ريتشارد نيكسون) ان برنامج (كلنتون) يمكن ان يزيد من تفاقم مشكلة التضخم الاكاديمي خاصة وانه وعد بانشاء صندوق إنمائي من اجل اقراض الراغبين في التعليم العالي مما يمكن ان يضاعف خريجي الدراسة الجامعية ويحرم المجتمع من فرصة اعداد الكوادر ذات التاهيل المتوسط التي تقوم بدور اساسي في عملية الانتاج(٣٦).

وضمن برنامج معالجة مشكلة المخدرات والعنف وعد (كلنتون) بوضع مئة الف شرطي

(*)جاءت تسمية البوبوس في رواية كتبها الصحفي الاميركي ديفيد بروكس من دمج كلمتي برجوازي وبوهيمي، ويصف المؤلف هذه الشريحةالاجتماعية بأن افرادها من حملة الشهادات العاليةوانهم يتبنون افكارا يسارية لكنهم يعيشون على النمط اليميني ، ويقول الكاتب ان عصر المعلوماتية مزج بين شريحة السوق والبوهيمية .

(٣٣) زهران ،جمال علي "انتخابات الرئاسة الاميركية ومسارات المستقبل" مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٦ لسنة ١٩٩٦ ،ص١٦٨.

(٣٤) تم في ولاية كلنتون الاولى زيادة الضرائب من ٣٠% من اجمالي الناتج القومي الى ٣١,٣ % وهو يعد ذروة ماحدث في تاريخ الولايات المتحدة حيث لم تتجاوز نسبة الضرائب ٢٥% خلال الحرب العالمية الثانية .

(٣٥) ثرو، ليستر، المتناطحون ط٢، ترجمة د. محمد مزيد، مركز دار الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي ١٩٩٦ص٣٦.

(٣٦) نكسون، ريتشارد، الفرصة السانحة، ترجمة احمد صدقي مراد ،دار الهلال ،القاهرة ١٩٩٢ ،ص ٢٢.

جديد في الشوارع وباعطاء الفرصة للمحاربين القدامى ليكونوا ضباطا لحماية القانون وانشاء فيلق قومي لمقاومة الجريمة، وهي امور تعالج المشكلة سطحيا ولا تغور في الجذور المرتبطة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[٣٧].

كما طرح العديد من الاراء والحلول في اطار سياسة (العولمة) حيث عدّ الاميركيون ان علاج مشكلات (العولمة) يوجب على صناع السياسة وقادة الدول ان يعيدوا استغلال الموارد بدلا من الانفاق على الاعانات الاجتماعية والمعاشات لكبار السن "يجب الانفاق على العمالة التي يتم توظيفها في اقتصاد السوق" ولابد من تنسيق بين السياسات الصناعية والاقتصادية، حتى يمكن تخطي المقامرة الناجمة عن انتشار (العولمة) في مجالات الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا[٣٨].

ومن بين ابرز المعالجات للمشكلات الاجتماعية هو البحث عن حلول خارج الحدود، كما هي الحال مع مشكلة المخدرات التي اصبحت عبئاً كبيراً على المجتمع الاميركي بما تستنزفه من اموال وطاقات بشرية ومادية وتكاليف لحفظ الامن ومواجهة الاتجار، اكثر من مقاومتها للمافيا الداخلية، حيث عمدت الحكومة الاميركية الى مقاومة عصابات التهريب في الخارج، وربما كان السبب ما اعتادت عليه الادارات الاميركية من تسخير مثل هذه المشكلات لاغراض سياستها الخارجية كما حدث في العدوان على نيكاراغوا و بنما التي اختطف رئيسها وحوكم داخل الولايات المتحدة بتهمة الاتجار بالمخدرات[٣٩].

ان عدم وضوح السياسة الاميركية وتخبطها في المرحلة التي اعقبت انتهاء الحرب الباردة قاد الى احداث كوارث اقتصادية واجتماعية في الداخل ،دون ان يكون لدى المسؤولين تصور واضح عن كيفية المعالجة باستثناء توظيف قدراتها الحربية وفي توجيه التهديدات لدول العالم الاخرى.

الفصل الثاني

المجتمع الأميركي وتداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١

في الحادي عشر من شهر ايلول من عام ٢٠٠١ وقعت هجمات استخدمت فيها طائرات مدنية واستهدفت مباني وزارة الدفاع (البنتاغون) في واشنطن وبرجي مركز التجارة العالمي في نيويورك وهما بمثابة رموز القوة العسكرية والاقتصادية في الولايات المتحدة.. وكان الحدث بمثابة صدمة للعالم كله وليس فقط في الولايات المتحدة، كما ان اثاره امتدت الى بقاع واسعة بفعل الهستيريا التي قادتها الادارة الاميركية لتأليب العالم على من تصفهم بالارهابيين ولتقود حرباً مفتوحة غير مقيدة بزمان او مكان وباستخدام مختلف الاسلحة ،فتهاجم افغانستان وتتوعد بمهاجمة دول اخرى بدعوى ايواءها لارهابيين.

وبالتأكيد فان الحكومة الاميركية كان لابد لها ان تهيء الداخل كما تحركت نحو الخارج، فجاء استغلال حالة الذهول التي اصابت الاميركيين في عملية تعبئة غير مسبوقة، استطاعت من خلالها ان تحقق بعض النجاح، ولكن المجتمع الاميركي الممزق بالعنصرية والتفسخ الاجتماعي والذي اعتاد على ترك حكومته تنشغل بالخارج ما دام ذلك يحقق الرفاهية

---

[٣٧] ابو خزام، ابراهيم، مصدر سابق، ص ٢٢٩.
[٣٨] رودريك، داني "مناظرة حول العولمة" ترجمة مجلة السياسة الدولية العدد ١٣٠ لسنة ١٩٩٧ ،ص ٢٥٣
[٣٩] ابو خزام، ابراهيم ،مصدر سابق، ص ٢٢٨

الاقتصادية في الداخل وجد نفسه امام تساؤلات عدة بشأن علاقة بلاده بالخارج وكيف حصل لها ما حصل حيث صورت مجلة نيوزويك هذه التساؤلات في عنوان حملة غلافها "لماذا يكرهوننا"؟؟

لقد اتجهت الحكومة الاميركية بعد الحادي عشر من ايلول نحو اعادة جدولة اولوياتها الداخلية كي يكون المجتمع قادراً على دعمها في معركتها الطويلة التي هي معركة الهيمنة، وان يكون القرن المقبل أميركياً، خاصة وقد وجدت ان هذا الشعب غير المبالي بما يجري خارج الحدود لا يحاول اعاقتها في تحقيق تلك الطموحات، وكان امام الادارة الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق هذا الانقلاب الكبير.

لذا عمدت ادارة بوش الى العديد من الاجراءات بعضها يهدف الى زج الجهود الشعبية في المواجهة وبعضها الاخر الى تسهيل مهمة الاجهزة التنفيذية، بينما حاولت ادارة بوش ان تسحب بعض صلاحيات السلطة التشريعية لصالح الرئاسة تحت ظروف الازمة ووجد المجمع العسكري الصناعي المهيمن على السلطة فرصة لمواصلة المغامرات العسكرية وزيادة مبيعات السلاح وتمرير الميزانية العسكرية الاضخم في تاريخ الولايات المتحدة.

المبحث الأول

مقدمات التحول

مع تفاقم مشكلات المجتمع الاميركي ومع الطموحات الكونية لادارته كان لابد ان تطرح بعض الافكار والحلول لتلك المشكلات بعد ان اصبح بعضها مزمنا يكاد يستعصي على الحل.

وبما ان التغيير والتطور هما من سمات المجتمعات الانسانية فقد كان لابد للمجتمع الاميركي ان يخضع لعملية تحول بعضها بفعل عوامل داخلية وبعضها الاخر استجابة للتحولات في البيئة الدولية.

لذا بدأ المفكرون والسياسيون الاميركيون في البحث عن حلول غير تقليدية لنقل المجتمع الى حال يكون فيه اكثر حرصاً على الانتماء لما يسمونه بـ(الامة الامريكية) وللدفاع عن مصالحها ،خاصة بعد ان قادت النزعة الفردية والمصالح الضيقة الى حالة من اللامبالاة فاقمت مشكلات المجتمع ونأت بافراده عن البحث عن حلول في اطار الجماعة وكما يقول العالم النفسي (سيجموند فرويد) "ان وضع الانسان في المجتمعات الحديثة يبدو شائكاً ،لان الانسان كلما اكتسب حرية اكثر ،كلما قويت فرديته".

اما الحل لهذه المشكلة فيراه فرويد في تعزيز علاقة الانسان مع الطبيعة ومع الاخرين عبر الاعمال المشتركة والتنسيق في الروابط الانسانية(٤٠).

واقترح باحثون اميركيون احداث صدمة لتامين التحول في المجتمع كما هي الحال مع (بول كيندي) الذي قال "ربما كان بالامكان وضع برنامج جدي للاصلاح بعد صدمة كافية للرضا، مثل انهيار مالي أوخطر خارجي كبير "لكن كيندي يستدرك "من المستحيل فهم كيفية حصول مثل هذه الصدمة حتى لو وجدت، فمن المؤكد انه لن يكون هناك رد متماسك من الولايات المتحدة، الا اذا ادركت القيادة السياسية ولاسيما الرئيس، التحديات الكثيرة التي تواجه

(٤٠) الاسود، صادق،" اريك فروم ودوافع السلوك السياسي في المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا" مجلة قضايا سياسية، العدد للاول، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، السنة ٢٠٠٠، ص٢٦

البلاد والا لذا كانت لديها الشجاعة والقدرة لتجنيد الرأي العام على قبول التغيير الذي سيجده الكثيرون غير مريح"[٤١].

ويطرح الباحث ايمانويل وولرشتين خيارين اساسيين "الاول عن طريق الصراع الاجتماعي العنيف والذي يعتمد على استخدام البطش في الابقاء على المضطهدين مهمشين، انه طريق الفاشية الجديدة "اما الخيار الثاني فهو حسب وولرشتين "طريق التضامن الوطني انه احساس الجميع بالهم الاجتماعي المشترك"[٤٢].

اما الباحث صموئيل هنتنغتون فقد اكد ضرورة قيام بلاده بدور اكثر اتزانا من اجل تجديد هويتها القومية بدلا من ان يؤدي الخطر الامني والتحدي الاخلاقي بالامريكان الى تخصيص موارد مهمة في الدفاع عن المصالح القومية مرة اخرى[٤٣].

اما ادوارد، ا ف. لوتواك فيشير الى الاحباط الذي يعانيه الاميركيون بفعل تفاقم مشكلاتهم وتعذر امكانية الحل بالقول ان "عدم تحقيق الطموح سوف تكون له نتائج سياسية مأساوية.. اذ لا يجمع (الامريكان) ثقافة قومية توحدهم مثلما يملك الفرنسيون والايطاليون، كما لا يستطيعون الاعتماد على التضامن العرقي مثلما يفعل اليابانيون.. ومن المبالغة ان نتوقع امكانية مواصلة الحكم الديمقراطي في ظل فقر اغلبية (الاميركان)"[٤٤].

ويعتقد لوتواك ان المواطن الاميركي غير مستعد للتضحية ولا يتقبل فكرة الموت من اجل (قيم عليا) او قيم دنيا كالمال وغيره، وهو ينصح حكومته بالبحث عن بدائل لايجاد متطوعين غير اميركيين للحرب من اجل مصالح الولايات المتحدة، وان يقوم الضباط بادوار الدعم والقيادة في تقليل الخسائر. وهو ما قامت الحكومة الاميركية بتطبيقه عند ارسال بعض قواتها الى الفلبين واليمن وباكستان تحت ذريعة دعم تلك الدول في الحملة ضد الارهاب.

في ضوء ما تقدم يمكن الاعتقاد بمنطقية التحليلات التي اشارت الى ان ما حدث في الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ ربما تكون مدبرة من الداخل وانها قد تكون الصدمة التي تحتاجها الشعوب الاميركية لكي تغير من نمط حياتها القائم على رفض التعاون مع الدولة من اجل وضع استراتيجية الهيمنة العالمية موضع التطبيق وافهام الاميركيين ان المحافظة على الرفاهية، وهو الشعار الذي تحركت من خلاله الادارات الاميركية المتعاقبة ،يجب ان يساهم فيه المواطنون بالتخلي عن بعض امتيازات عصر الرخاء من اجل ابعاد شبح الافول عن الامبراطورية الاميركية.

لذا كان سعي الادارة الاميركية ورئيسها (جورج ووكر بوش) ينصب على محاولة ايجاد صيغة وفاق اجتماعي جديدة تدعم طموحات الدولة وتسند السياسة الخارجية القائمة على التوسع واستخدام القوة العسكرية والضغوط السياسية وصولا الى الهيمنة الاقتصادية، وربما كان هذا السبب الذي دفع اجهزة الدعاية الاميركية الى محاولة تشبيه احداث ايلول ٢٠٠١ بالهجوم الياباني

---

(٤١) بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرون، دار الشروق، عمان ١٩٩٣ ص٨٥.
(٤٢) وولرشتين، ايمانويل، مصدر سابق، ص٨٦
(٤٣) هنتنغتون، صموئيل، تاكل المصالح ،مصدر سابق، ص٣٢.
(٤٤) لوتواك، ادوارد، "الحلم الاميركي في خطر ، عرض مصطفى المختار مجلة شؤون سياسية، العدد ٤ لسنة ١٩٩٥ ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، ص١٧٧.

على ميناء بيرل هاربر في السابع من كانون الاول عام ١٩٤١(*).

المبحث الثاني
محاولات ضبط المجتمع الأميركي

تشير دراسة حملت عنوان "ظروف متدهورة" وتناولت موضوع التحول في اخلاق الاميركيين الى "ان الاميركيين اصبحوا اكثر تعقلاً وتعاطفاً بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الحادي عشر من ايلول/سبتمبر لكن هذه النسبة تراجعت بعد فترة وجيزة(**) فهل حدث تغيير فعلي في المجتمع الاميركي وهل حقق الحدث الصدمة المأمولة حيث يرى الكثيرون ان اليقظة التي حدثت لو انها جاءت في بلاد اخرى لربما بنيت عليها ثورة.

لقد حاولت الادارة الاميركية بأجهزتها المختلفة استغلال الحدث لتأمين عملية تكيف جديدة للمجتمع وضبط حركته وتفعيلها باتجاه الاهداف الاستراتيجية الولايات المتحدة، وانطلاقاً من اهمية العامل الداخلي في اسناد خطط الدولة في الخارج، فقد بدا التحرك بتحديد العدو ورغم مساعي الولايات المتحدة الى الانفراد بالهيمنة العالمية الا انها رغبت بايجاد عدو يكون سبباً باستمرار تفوقها ولتقارن قوتها بقوته ولرغبتها في ان تكون تلك القوة موجودة ،ولكن ليس على شكل دولة ومؤسسات، وما يعنيه ذلك من امكانية الرد المنظم على السياسة الاميركية فقد رأت في موضوع الارهاب فرصة اوجدت ذلك (القطب) المناوئ الغامض الذي تستطيع ان تقود ضده حرباً دون ان تتحمل نتائج مباشرة او تواجه قوة عسكرية منظمة.

ويمكن في خضم الحملة على الارهاب (العدو المفترض) ان تشن الغارات على الدول التي توصف بالمتعثرة او القلقة، كما هي الحال مع افغانستان، او الصومال او اي قوة لا تكافئ قوة الولايات المتحدة وفي مسرح عمليات بعيد نسبيا. لذا وضعت الادارة الاميركية العديد من الاهداف المعلنة لعدوانها مثل العراق، سوريا، لبنان، الصومال، السودان وليبيا، كما شنت حملات اعلامية ضد دول اخرى حليفة مثل مصر والسعودية في اشارة واضحة الى انه لا احد بمنأى عن العدوانية الاميركية، كما ساندت علنا وبقوة التحركات الصهيونية لابادة الشعب الفلسطيني، وضغطت باتجاه تحييد دول اوربا واسيا بمن فيها الحلفاء والمنافسون.

لكن تحقيق هذه الخطوات واستمرار التوتر من اجل البقاء في القمة كان يتطلب عملا دؤوبا في الداخل لاستمرار الحشد الشعبي وراء الادارة، ولتقبل عملية الضبط الداخلي، فتواصلت محاولات شد الاعصاب ولفت الانتباه للمخاطر الخارجية، واذا كان الهجوم على مباني وزارة الدفاع ومركز التجارة العالمي قد وقع على وجه اليقين، فأن الهجمات الافتراضية بالجمرة الخبيثة او القنبلة القذرة او التهديد بهدم المباني والجسور، كانت عاملا فاعلا في استمرار الحالة العصبية التي تحولت الى عداء سافر ضد بعض الاعراق وزادت من مشكلة العنصرية مع اعادة توجيهها وتركيزها نحو العرب والمسلمين او ما يسمى بشعوب الشرق الاوسط.

لقد كان امام الادارة الاميركية العديد من الاهداف بعضها معلن والاخر يختفي وراء

(*)ادى الهجوم الياباني على بيرل هاربر في عام ١٩٤٢ الى تجنيد الاف الشبان، بينما اتجهت النساء للعمل في المصانع وتم فرض نظام التقنين على الاميركيين.

(**)اجريت الدراسة من خلال الهاتف وشملت ٢٠١٣ اميركيا باشراف منظمة بابليك اجيندا، وهي منظمة لا تسعى للربح وتخصص ابحاثها للرأي العام غير المنحاز. وكالة رويرز للانباء في ٣-٤-٢٠٠٢

ستار التهديدات والمخاوف الامنية وكان المطلوب تحقيقه في صفقة واحدة قدر الامكان لصعوبة الفصل بينها وخشية انكشاف الاهداف الحقيقية لذا فقد اتجه التحرك الداخلي نحو:

اولا: بث الروح الوطنية في الشعوب الاميركية وجاءت صور التعبير عن ذلك باساليب شتى في مقدمتها اعلان الكونغرس للقرار المشترك رقم(٢٢) الصادر في الثاني عشر من ايلول باعتبار يوم الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ يوما للحزن والوحدة القومية .واشادة وسائل الاعلام بجهود فرق الانقاذ وتكريم الرئيس الاميركي لاسر القتلى سواء بين الموجودين في مباني مركز التجارة العالمي ابان الهجوم اومن عمال الانقاذ او من قام بعمل عدّ متميزا للمساهمة في عمليات الانقاذ او المعالجة او التخفيف من صدمة الحادث، وكذلك محاولة تخليد القتلى باقامة نصب في المكان الذي كان يقع فيه البرجان وما الى ذلك. لكن اهم اجراء في هذا المجال كان قيام الرئيس بوش بتوجيه خطاب اسبوعي يتناول فيه اخر المستجدات على طريق تحقيق الانتقام من منفذي الهجمات وما توصل اليه المحققون من ادلة ويحاول فيه ايضا الاشادة بالاجهزة الامنية وسلامة اجراءاتها، وقد حرص الرئيس على ذلك حتى عندما يكون خارج الولايات المتحدة كما حدث لدى حضوره اجتماعات منتدى شنغهاي في الصين، حتى تحول الاستماع الى هذه الخطب الى ما يشبه الادمان وكانت ترافقها استطلاعات مبرمجة للراي العام تؤكد زيادة شعبية الرئيس. وكان الهدف من ذلك ايجاد رمز تجتمع حوله (الامة الاميركية) حتى ان احد الباحثين (ايغور دالدر) قال: "بعد اقل من عام من الجدل الفريد من نوعه خلال القرن العشرين الذي رافق انتخابه ، رأى الرئيس معدل تأييده الشعبي يرتفع ليبلغ ٩٠%"[٤٥].

ثانيا: تقنين سياسات ضغط الحريات ،وهو ما اطلق عليه البعض المكارثية الجديدة[٤٦] والذي تجسد في العديد من الاجراءات التي اتخذتها الادارة الاميركية ،وهي لا تمت بأي صلة لادعاءاتها في مجال الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والالتزام بالقانون الدولي ورفض التمييز العنصري، ومن هذه الاجراءات:

- اعتقال مئات المواطنين الاميركيين دون اي مبرر مقنع لمجرد انتمائهم العرقي او الديني.
- استخدام وسائل التعذيب لانتزاع الاعترافات.
- طرحت فكرة ارسال المحتجزين الذين يرفضون الاعتراف بما ينسب اليهم الى دول تستخدم اساليب شديدة القسوة لانتزاع الاعترافات منهم.
- يعتبر صدور قانون محاربة الارهاب اهم ملامح التحول لمزيد من الاجراءات التعسفية الماسة بالحريات، حيث صدر هذا القانون في ٢٦/تشرين الثاني-اكتوبر/٢٠٠١ باغلبية ساحقة من اعضاء الحزبين الجمهوري والديمقراطي ،وهو يعطي صلاحيات واسعة للاجهزة الامنية للتنصت والتفتيش والمراقبة الالكترونية على الاتصالات الهاتفية وتفتيش البيوت سراً، والاطلاع على سجلات الهواتف ومراقبة الرسائل عبر شبكة الانترنت والاعتقال دون إبداء الأسباب والترحيل عند الضرورة.

---

(٤٥) هنتنغتون، تاكل المصالح، مصدر سابق ص ١٩ .

(٤٦) شارلمو، جاك، "لايكفي ان نسدد لكمة للاشرار" مقالة منشورة في صحيفة العرب، لندن في ٢٤-٢-٢٠٠٢

ثالثا: محاولة تشجيع العمل الجماعي وايجاد صيغة وفاق اجتماعي جديدة حيث ادخل الرئيس بوش تعديلات الى الهيكل التنظيمي للسلطة التنفيذية بانشاء مكتب المبادرات المجتمعية لتفعيل دور المواطنين ومنظماتهم الاهلية في مساعدة السلطة التنفيذية وضمن هذا السياق اقيمت حملات لجمع التبرعات لاسر المتضررين من احداث ايلول ،وتاسس العديد التنظيمات الاجتماعية الجديدة ،كما نشطت محاولات تشجيع التماسك في البناء الاجتماعي من خلال مؤسسة الاسرة ،كما تم طرح فكرة فيلق الحرية الاميركي ،من خلال قيام متطوعين (لمساعدة) دول العالم في القضاء على (الارهاب) .

رابعا. اعادة تنظيم المؤسسات الامنية الداخلية وتقوية دور الدولة

وكان من بين ابرز النشاطات لاعادة تنظيم المؤسسات الامنية والاستخباراتية ما يلي :

أ. انشاء مكتب للامن الداخلي، تحول الى وزارة فيما بعد برئاسة احد المقربين للرئيس بوش وهو حاكم ولاية بنسلفانيا (توم ريدج)، واوضح الامر التنفيذي الصادر عن الرئاسة مهمات هذا المكتب بالتنسيق بين المؤسسات المختلفة لمواجهة الارهاب وتطوير الاجهزة الامنية والصحية وتامين الحماية للمنشآت الاساسية والبنية التحتية وجميع وسائل الاتصال والمواصلات ،ويعني هذا التكليف بان مهمة وزارة الامن الداخلي تنسيق جهود اكثر من اربعين مؤسسة ووكالة فيدرالية بمن فيها وكالة المخابرات المركزية CIA ومكتب المباحث الفيدرالي، ويبدو من تشكيلة المكتب والمهام المناطة به ان الاصح تسميته وزارة الطوارئ ،خاصة وان إنشاءه جاء لينهي معارضة دامت نحو مئة وخمسة وعشرين عاماً من قبل السياسيين في الولايات المتحدة لانشاء مثل هذه الادارات الامنية التي توصف بانها لصيقة بالدول غير الديمقراطية والمتخلفة.

ب. اعادة تنظيم وزارة العدل ومكتب المباحث الفدرالية حيث أصبحت مهمة مكافحة الارهاب الفقرة الاولى في مهمام وزارة العدل، واضيف الى دورها التقليدي في التحقيق ومحاكمة (الارهابيين)، العمل على منع قيام عمليات (ارهابية) في المستقبل حيث رفع وزير العدل جون اشكروفت شعار "يجب ان نمنع اولا ثم نحاكم ثانيا" وتحت هذا الشعار المضلل اتخذت وزارة العدل إجراءات تعسفية عديدة ضد من تشتبه بقيامهم بدور ما لمساعدة منفذي عمليات ايلول، حيث تم القبض على نحو عشرة الاف شخص من ذوي الاصول الشرق اوسطية واجرت مقابلات شفهية مع الطلاب الدارسين في جامعاتها من اصول عربية او مسلمة، كما اعلنت عن مساعدة من يدلي منهم بمعلومات مفيدة في الحصول على الكارت الاخضر الذي يمنحهم حق الاقامة والعمل في الولايات المتحدة كما تم تفعيل العمل بقانون الادلة السرية الذي يسمح باعتقال اي شخص واحتجازه لمدة طويلة دون توجيه اتهام محدد.

كما اصدرت وزارة العدل في شهر تشرين الاول ٢٠٠١ تعليمات اتاحت للمحققين التنصت على المكالمات التي تتم بين المتهمين ومحاميهم وتصاعدت الاجراءات وصولا الى اعلان وزير العدل (جون اشكروفت) في السادس من حزيران ٢٠٠٢ عن تطبيق نضام يرمي الى مراقبة ٣٥ مليون زائر اجنبي يزورون الولايات المتحدة سنويا للتأكد من انهم لا يشكلون خطراً على الامن القومي . وقال ان السلطات الاميركية ستسجل اسماء وبصمات وصور ما

يصل الى مئة الف من زائريها كل عام.

وفيما يتعلق بمكتب المباحث الفيدرالية الذي تعرض لاتهامات بالفشل في رصد النشاطات (الارهابية) واخفقت محاولات الرئيس بوش لدعمه معنويا بالتاكيد على ثقته به ،فانه ايضا شهد عمليات تغيير شملت تعيين مدير جديد هو (روبرت موللر) الذي اعلن في مطلع شهر كانون الاول ٢٠٠١ عن إجراءات تنظيمية قلصت اقسام المكتب من اثني عشر قسما الى أربعة أقسام، وأشار (موللر) الى ان الاولوية ستكون لاستعادة ثقة الشعب الاميركي في مكتب المباحث الفيدرالية.

اجراءات طوارئ لحماية الامن الداخلي، ومن ذلك على سبيل المثال:

١. زيادة دوريات الشرطة حول خطوط النفط والغاز.
٢. تخزين الادوية والامصال ،خاصة بعدما اشيع عن هجمات بالجمرة الخبيثة.
٣. فرضت الادارة الاتحادية للطيران والقوات المسلحة واجهزة اخرى حظرا مشدداً على الطيران فوق اجزاء من واشنطن ونيويورك ومناطق اخرى في الولايات المتحدة في اعقاب احداث ايلول، كما تم تشكيل دوريات جوية تستخدم الطائرات المروحية لحماية العاصمة واشنطن وبعض المناطق الحساسة.
٤. موافقة مجلس النواب الاميركي بالاجماع على سلسلة اجراءات لمكافحة (الارهاب البايولوجي) تبلغ كلفته الاجمالية نحو ثلاثة مليارات دولار.
٥. حظر الطيران فوق مواقع مئة وثلاثة مفاعلات نووية وزيادة الاجراءات الامنية حول هذه المنشآت.

خامسا. تقوية دور الحكومة الفيدرالية في مواجهة السلطة التشريعية، وتطويع الكونغرس.

لقد حاولت ادارة بوش انتزاع صلاحيات الكونغرس او تحييده تحت شعار الحرب ضد الارهاب والامر في حقيقته لا يعدو كونه مرحلة من مراحل الصراع الدورية حول الصلاحيات بين الكونغرس والرئاسة.

ومعلوم ان الولايات المتحدة رغم ان اقتصادها هو الاكبر عالميا. فان واردات الحكومة الفيدرالية لا تشكل سوى جزءا بسيطا من اجمالي الانتاج المحلي (١٩,٧%في عام ١٩٩٣) وهي نسبة تقل عن مجموع واردات ٢٤ حكومة من حكومات العالم ذات الدخل العالي (باستثناء اليابان وسويسرا)[٤٧]، كذلك فان تجاهل الكونغرس للكثير من مطالب الحكومة ،بات واضحا في السنوات الماضية حتى ان اقرار ميزانية البيت الابيض ابان رئاسة (كلنتون) تطلب اشهرا من المفاوضات مع الكونغرس، وقد تحقق معظم التقدم التكنولوجي. خلال فترة الحرب الباردة بفضل جهود وزارة الدفاع ومتطلباتها، في حين اصبحت المؤسسة العسكرية تعتمد على تطور القطاع الخاص[٤٨].

---

[٤٧] اتجاهات اقتصادية استراتيجية، تقرير صادر عن مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،القاهرة ٢٠٠٢ ص١٣

[٤٨] حمد، محمود محمد محمود "الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر، تحولات الفكر والسياسة "مجلة السياسة الدولية اعدد ١٤٧ في٢٠٠٢ ص٦٢

وفي ظل هذا الصراع منح الكونغرس الرئيس (جورج ووكر بوش) سلطة "استخدام كل قوة ضرورية ومناسبة ضد تلك الدول او المنظمات او الافراد الذين يقرر هو انهم خططوا للهجمات التي وقعت في الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ او صرحوا بها ،او ارتكبوها ،او اعانوا على القيام بها"[٤٩].

ورغم ان القرار كان محدداً بحالة واحدة فان حديث الحكومة الدائم عن (الحرب ضد الارهاب) كان سلاحا سياسيا فعالاً[٥٠].

كما استطاع الرئيس بوش الافلات من سيطرة الكونغرس على الجوانب المالية ،وحصل على تخصيصات مالية ضخمة بلغت نحو ٤٠٠ مليار دولار لدعم مشروع الدرع الصاروخي وإجراءات الامن الداخلي، ومكافحة مرض الجمرة الخبيثة ،وتحت بنود دعم عمليات الانقاذ في مبنى مركز التجارة العالمي ولدعم قطاع الصحة وتأمين المطارات واجراءات اخرى.

سادسا. تقييد حرية الاعلام:

فقد تولى ولاكثر من مرة مهمة توبيخ محطات التلفزيون والاذاعات الاميركية التي تذيع اخبار المعارضة الافغانية ورسائل اسامة بن لادن او تكشف تفاصيل عن العمليات العسكرية. وكشف المعهد الدولي للصحافة ان اثنين من المعلقين الصحفيين طردا من عملهما بعد ان انتقدا تحركات الرئيس بوش في يوم الحادي عشرمن ايلول ٢٠٠١ كما وبخ البيت الابيض مقدم برامج تلفزيونية لابدائه ملاحظة وصفت بانها (غير وطنية).

وانتقد المعهد الدولي للصحافة الضغوط التي مارستها وزارة الخارجية على وسائل الاعلام الاميركية والاجنبية على اختلاف انواعها.

وجاء الاعلان عن انشاء مكتب التاثير الاستراتيجي من قبل وزارة الدفاع للقيام بحملات تضليل اعلامي ليثير الكثير من التساؤلات عن مصداقية الادارة الاميركية ورغم اعلان الرئيس بوش عن الغاء هذا المكتب الا ان ذلك لم يلغ حالة انعدام الثقة في المصادر الرسمية للانباء.

ردود الفعل الداخلية على اجراءات الادارة الاميركية

ادت الاجراءات التي اتخذتها الادارة الاميركية وحالة الهستريا التي رافقتها الى العديد من ردود الافعال بعضها ايجابي وبعضها الاخر سلبي ومن ذلك:

١. زادت محاولات بث الروح الوطنية والشعور بالمواطنة بين الاميركيين من مبيعات الاعلام الاميركية لتي اصبحت ترفع على شرفات المنازل وفي النوافذ لكن هذا الحماس الوطني لم يرافقه تنشيط عملية التطوع للخدمة العسكرية كما ان محاولات اقامة نصب في موقع برجي مركز التجارة الدولي المنهارين اصطدمت بالتفكير الاقتصادي الذي يرى في اشغال مساحة كبيرة من الارض في اقامة نصب تذكاري استجابة لطلب من اسر قتلى احداث ايلول والمتعاطفين معهم، هدر غير منطقي، وربما يتم التوافق على اقامة صرح تذكاري يمكن ان يزوره الملايين سنويا ويضم ابنية لمكاتب ومحلات تجارية وفي الارجح مركزا ثقافيا وحدائق ،وهو امر ينتظر ان تمضي خمس الى عشر سنوات قبل ان ينجز، اي ان الحماس

---

(٤٩) هنتنغتون، المصدر السابق ص ٢٢

(٥٠) اكرمان، بروس، "قانون الطوارئ الاميركي ارهاب ضد الارهاب" مجلة وجهات نظر العدد ٣٩ القاهرة ٢٠٠٢ ص ٢٦

الوطني لم يكن بمستوى الحس التجاري.

كما ان المبالغة في تحشيد الراي العام ضد عدو خارجي مبهم زاد من حالة العدوانية الوطنية التي بدات باعلان الولايات المتحدة عن مشروعها لبناء درع صاروخي لحمايتها من الهجمات الخارجية وتصاعدت الحالة حتى تحولت الى رفض مجرد الاختلاف مع الادارة الاميركية من خلال رفع شعار (من لم يكن معنا فهو مع الارهاب) وهو ما اطلقت عليه وسائل الاعلام تسمية مبدا بوش في محاولة لحشد الجماهير وراء برنامج (قومي) واسع يتخذ من محاربة الارهاب ستارا يخفي مطامع الهيمنة الاميركية.

وقد اعفي ضابط كبير في القوة الجوية من الخدمة بعد ان وجه اتهاما للرئيس بوش بالسماح بهجمات الحادي عشر من ايلول لانه كان بحاجة الى حرب[٥١]. كما وضعت اتهامات بوصول تقارير الى الرئاسة عن مؤشرات سبقت هجمات ايلول ولم تحض بالاهتمام الكافي ، الرئيس الاميركي في وضع محرج جداً .

٢. قادت العدوانية تجاه بعض الاعراق والاديان الى ظهور اتجاهات متطرفة جدا في المجتمع الاميركي. من ذلك ما اظهره استطلاع للراي العام اجري في شهر تشرين الثاني ٢٠٠١ على عينة من الف شخص حيث عد ٥٤% منهم ان اللجوء للسلاح النووي سيكون فعالا في الحرب ضد الارهاب، مما يعني الوصول بالعدوانية الى درجة باتت معها شهوة الانتقام تلغي المنطق وتجعل المواطن الاميركي لا يكترث بحياة مئات الالاف او الملايين من ابناء الشعوب الاخرى.

ولم يقتصر الامر على العدوانية نحو الخارج بل رافقها تطرف ديني حاد كان ابرز مثال له الدعوة التي قادها طبيب اميركي ملحد واستطاع من خلالها انتزاع حكم قضائي بمنع اداء قسم الولاء الاميركي في المدارس لانه يتضمن عبارة "امة في عهدة الله"[*] وقال انه سيواصل العمل لالغاء عبارة "في الله نضع ثقتنا" الواردة على اوراق النقد الاميركية مما اثار جدلا واسعاً في الشارع وفي المؤسسات التشريعية والقضائية الاميركية وقاد احد قضاة محكمة كاليفورنيا الى تعليق الحكم الذي وافق عليه ثلاثة من قضاة محكمة الاستئناف في سان فرانسيسكو.

٣. التحول النسبي في اتجاهات التمييز العنصري نحو العرب والمسلمين بشكل خاص وهو ما ظهر في محاولات اعادة النظر بقوانين الهجرة وسياساتها، حيث اتجه الخطاب السياسي الاميركي نحو قرارات تقوم على انماط اثنية مما عكس مواقف عنصرية مسبقة، وهو امر في غاية الخطورة على التماسك الاجتماعي.

وقررت وزارة الخارجية التباطؤ في منح تأشيرات السفر للولايات المتحدة للذكور من العرب والمسلمين ما بين ١٤ و٤٥ سنة من خمس وعشرين دولة حتى تقوم سلطات الهجرة والمباحث الفيدرالية بالتحري عنهم.

وبسبب هذه الاجراءات وغيرها من مظاهر العنصرية ،اضطر العديد من الطلبة

---

(٥١) تقرير المعهد الدولي للصحافة نقلا عن صحيفة العرب، لندن في ٦-٤-٢٠٠٢

(*)الرجل الذي اثار هذه القضية يدعى (مايكل نيودو) وهو طبيب ومفكر ليبرالي ويحمل شهادة الدبلوم في القانون اضافة الى الطب ،اما العبارة المقصودة فقد اضيفت الى النشيد الاميركي بقانون اصدره الرئيس دوايت ايزنهاور في عام ١٩٥٤ ابان الحملة على الشيوعية.

الدارسين في الولايات المتحدة لنقل دراساتهم الى دول اخرى ،كذلك افتقد الموسم السياحي الاميركي الاف المواطنين من دول الخليج العربي بشكل خاص الذين فضلوا السفر الى المغرب العربي او الى مصر حفاظا على كرامتهم.

ان سياسة الشك الموجه نحو عناصر معينة لم تلغ اتجاهات العنصرية التقليدية اي بين البيض والاجناس الاخرى ،لكنها اعادت تشكيلها فزاد عدد الفئات المتصارعة، وزاد المجتمع تمزقا.

٤. تعرض الرئيس الاميركي للعديد من الانتقادات خاصة بعد ان اتضح ارتباطه بعدد من الفضائح المالية هو ونائبه وعدد من افراد ادارته وفي مقدمتها فضيحة شركة انرون للطاقة التي كانت اكبر ممول لحملته الانتخابية وهي واحدة من اكبر عشر شركات في الولايات المتحدة، وكذلك الكشف عن حصوله على قرضين بفوائد متدنية في اعوام الثمانينات تفوق قيمتها ١٨٠ الف دولار من شركات نفطية.

كما تضاءلت شعبية الرئيس التي حاولت استطلاعات الراي المبرمجة تضخيمها في اطار البحث عن رمز وطني لقيادة (الحرب ضد الارهاب) بعد فضائح مالية وافلاس شركات كبرى للطاقة والمعلوماتية والمحاسبة ،وازدياد اعداد العاطلين بنسب غير مسبوقة ولم تنفع حجة التلكؤ الاقتصادي اثر انهيار برجي مركز التجارة العالمي حيث ان معاناة الاقتصاد الاميركي من الركود كانت امرا سابقا لتلك الهجمات كما ان الفساد المستشري في اوساط المال والشركات الكبرى لا علاقة له بما حدث في الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١.

وجاءت عملية رفع دعوى قضائية على نائب الرئيس ديك تشيني يتهمه بالفساد من قبل منظمة جوديسبال ووتش التي تحقق في عمليات الفساد الحكومي ،كونه قام بعمليات احتيال مالية ابان رئاسته لمجموعة هاليبرتون للخدمات النفطية في ولاية تكساس، لتزيد من حالة انعدام الثقة في الادارة الاميركية واكد استطلاع للراي ان معظم الاميركيين فقدوا الثقة بامكانية حكومتهم منع وقوع هجمات (ارهابية) جديدة .وعندما اعلن نائب الرئيس ديك تشيني ان هناك امكانية شبة مؤكدة لمنع وقوع هجوم جديد على الولايات المتحدة اظهر استطلاع لمحطة ABC التلفزيونية ان نسبة الذين يعتقدون ان حكومتهم تبذل ما بوسعها لمنع هجوم جديد من ٦٦% في شهر اذار الى ٥٤% في شهر ايار وهو رقم مرشح للانخفاض بفعل سوء الادارة الامنية وضعف المصداقية.

٥. تصاعد اصوات المعارضة في الكونغرس وفي الدوائر الاعلامية والقانونية لمحاولة الرئيس سحب بعض صلاحيات النواب والشيوخ وطرحت مسألة ان يتضمن اي قانون مضاد للارهاب شرطا يقضي بانهاء اجل العمل به بعد فترة من اقراره حيث تبنى تحالف من النواب الجمهوريين اليمينيين والديمقراطيين اليساريين القضية. ونجحوا في اقرار هذا الشرط، الا ان مجلس الشيوخ اسقط الشرط مع بعض بنود القانون وابقى على بعض البنود لمدة لاتتجاوز اربع سنوات[٥٢].

كما اتضح ذلك في تباطؤ الكونغرس في دعم مطالبات الرئيس وادارته بزيادة

---

[٥٢] الضابط المقصود يدعى (ستيف بتلر). وكان يعمل مستشارا لشؤون الطلاب في معهد اللغات العسكري، وقد نشر اراءه في صحيفة (مونتنغري كاونتي هيرالد) في ٢٦ ايار ٢٠٠٢، نقلا عن صحيفة العرب، لندن العدد ٦٤١٦ في ٦-٦-٢٠٠٢

التخصيصات المالية ،حتى ان الرئيس طالب النواب والشيوخ في تموز ٢٠٠٢ بالتحرك السريع للمصادقة على مشروع قانون خاص بالنفقات الدفاعية والموافقة على تخصيص الاموال لتعزيز الامن الداخلي وقال انه ينبغي على الكونغرس ان يشاركه في سعيه لتحقيق اهداف ثلاث هي "الانتصار في الحرب المناهضة للارهاب والدفاع عن الاراضي الاميركية وتعزيز الاقتصاد المتباطئ"(٥٣).

٦. توجيه الاتهامات للحكومة الاميركية بالتلاعب بالانباء واستغلال حرب (مكافحة الارهاب) من اجل كم افواه وسائل الاعلام وقال كاتب في المؤتمر السنوي للمعهد الدولي للصحافة في فيينا (ديفيد دادج) ان الطريقة التي ردت بها حكومة بوش على وسائل الاعلام اثناء الحرب في افغانستان ومحاولتها الغاء حق تعبير وسائل الاعلام المستقلة كانت مفاجأتنا الكبرى عام ٢٠٠١(٥٤).

٧. اشتداد الصراع بين وكالة المخابرات الاميركية ووكالة المباحث الفيدرالية بعد اتهامهما بالتقصير في كشف نوايا منفذي هجمات ايلول ،مما قاد الى تبادل اتهامات بين الوكالتين اسهم في فضح اوجه الخلل في ادائهما واضعف ثقة المواطن الاميركي بهاتين المؤسستين الامنيتين الاكثر اهمية في البلاد(٥٥).

وتصاعدت حملة الاتهامات مع بدء اعمال لجنة مشتركة من مجلس النواب والشيوخ في الكونغرس الاميركي في مطلع حزيران ٢٠٠٢ جلسات مغلقة مخصصة لالقاء الضوء على الثغرات في اجهزة الامن الاميركية قبل الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١. وقد اثار قرار الادارة الاميركية بالسماح للجهات الامنية باستخدام (٤%) في الاقل من الشعوب الاميركية ، اي اكثر من ١١ مليون مواطن للعمل جواسيس محليين ومخبرين لصالح اجهزة الاستخبارات ، غضب وقلق جماعات حماية الحريات المدنية في الولايات المتحدة(*).

ويبدو ان حالة التخبط التي تعيشها الادارة الاميركية قادتها نحو سلوك متسرع غير مدروس ادى بالنتيجة الي تفاقم الاوضاع بدلا من معالجتها حتى وصفت بانها اكتسبت عضوية نادي العالم الثالث بجدارة بعد ماقامت به من اجراءات وماشرعته من قوانين مقيدة للحريات .

الخاتمة

مما تقدم فان المجتمع الأميركي الذي امتاز بالتنوع في تشكيلته حمل العديد من معطيات القوة الدافعة الى الامام، وفي الوقت ذاته حملت هذه التشكيلة بما قادت اليه من مشكلات العنصرية وضعف الانتماء القومي، تهديداً للامن القومي ولمستقبل الدولة الأميركية.

وانعكست التطورات الداخلية وخاصة في المجال الاقتصادي وكذلك التغير الذي شهدته البيئة الدولية في ظل سياسة العولمة على المجتمع الأميركي بتنشيط مشكلاته المزمنة وتحولها الى التعبير العنيف والمواجهات الدموية كما هي الحال مع مشكلات العنصرية والإرهاب والجريمة والمخدرات كما ادت الى ظهور شرائح اجتماعية جديدة ارتبطت بتكنلوجيا المعلومات

---

(٥٣) اكرمان، بروس، مصدر سابق ٢٨.
(٥٤) وكالة الانباء الصينية (شينخوا) في ٩-٧-٢٠٠٢
(٥٥) المعهد الدولي للصحافة،مصدر سابق.
(*)صحيفة الثورة، العراق، بغداد في ٢٠-٧-٢٠٠٢

حيث ادت ثورة المعلوماتية الى اعادة تحديد الاتجاهات الطبقية في المجتمع الأميركي وتحول عملية الاستقطاب الاجتماعي مع صعود طبقة رأسمالية جديدة ترنو الى الخارج بينما اتجهت الطبقة المتوسطة نحو الهامش مع تقليص دورها في البناء الرأسمالي ومع تخفيف الدولة من دورها في دعم تلك الشريحة مما اضعف من ولائها وانتمائها للدولة واضاف تعقيداً الى المشكلات الاجتماعية.

وظهرت تداعيات المعطيات السابقة في مايمكن ان نطلق عليه وصف (ازمة القيم في المجتمع الاميركي) وهي ازمة باتت تهدد الامن القومي بفعل اختلال الموازنة بين المفاهيم والشعارات الموضوعة وبين الواقع الذي يعيشه الأميركيون.

لذا فقد كان لابد من معالجات تعيد ضبط المجتمع مادام يطمح الى ان تكون دولته في القمة لا ينازعها فيها احد، وظهرت طروحاتٍ تدعو الى انقاذ اميركا من ازمتها بالانكفاء الى الداخل لمعالجة ازماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،وبعضها يجد الحل في الخارج وبتحميل العالم نتائج السياسة غير المتوازنة في الداخل.

وجاءت احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ لتضع الادارة الاميركية على المحك، وبينما راى البعض ان ما حدث كان من بين افرازات التخلخل الاجتماعي بين اطراف مختلفة، حتى وصل الامر الى اتهام الرئيس الاميركي نفسه بالتورط في تلك الاحداث، كما كشفت الخلل في اداء الاجهزة الامنية والاستخباراتية وازالت الهالة التي كانت تحاط بها اعمال تلك الاجهزة واظهرت ضعف الدولة، ورغم ان المحاولات اتجهت صوب استغلال الحدث لاعادة ضبط البلت التكييف الاجتماعي ومعالجة مشكلاته تحت شعارات الوطنية والتكاتف والتضامن الاجتماعي، وخلق رموز سياسية واجتماعية وما الى ذلك، الا ان ما تحقق كان اقل بكثير مما أمل منه، والثورة التي اعتقد البعض انها ستغير الشعوب الاميركية وتوحدها زادت من المشكلات المستعصية لهذه الدولة واضافت اليها مشكلات جديدة خاصة وان انهيار برجي مركز التجارة العالمي رافقته انهيارات اقتصادية ضخمة فاقمت ازمة البطالة وزادت تداعياتها حدة، بينما وجد المجمع الصناعي العسكري في الهجوم على مبنى وزارة الدفاع فرصة لابتزاز العالم وبيع السلاح واشراك الجيش في مهمات داخلية.

والواضح ان مشكلات المجتمع الاميركي باتت من التعقيد الى درجة يصعب معها بناء اليات تكييف جديدة موضوعية ما لم تحاول الادارة الاميركية كبح جماح عدوانيتها والتعامل من منطلق التعاون مع العالم المحيط بها.